أثر مكافحة التطرف العنيف على الأمن المجتمعي "دراسة قانونية"

The Impact of Combating Violent Extremism on Community Security (A Legal Study)

م. د. عبد الهادي قاسم مهدي البيضاني
الجامعة العراقية/ كلية الاعلام
Dr. AbdulHadi Qasim Mahdi Al-Baidhani
Lecturer at the College of Media
Iraqi University/College of Media
abdulhadi.q.mahdi@aliraqia.edu.iq

المستخلص:

تعد ظاهرة التطرف العنيف من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات والحكومات لا سيما التي لديها مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ يشمل هذا التحدي سبل مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه في آن واحد. شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحديات عديدة تمثلت بتغليب المصالح الخاصة على حساب الهوية الوطنية، وازداد خطاب الكراهية والتطرف على حساب الخطاب المعتدل بشقيه السياسي والديني، وعلى هذا الاساس برزت الحاجة إلى العديد من المعالجات الوطنية لمواجهة التطرف العنيف تتمثل في البدء من الاسرة التي تأخذ على عاتقها تربية الانسان وزرع روح التعاون واحترام الغير وتقبل الرأي الآخر.

الكلمات المفتاحية: التطرف العنيف، الأمن الفكري، الارهاب.

Abstract:

The phenomenon of violent extremism is one of the most prominent challenges facing societies and governments, especially those with political, economic and social problems. This challenge includes ways to combat and prevent violent extremism at the same time. Iraq witnessed many challenges after ٢٠٠٣, represented by the dominance of private interests at the expense of national identity, and the increase in hate speech and extremism at the expense of moderate discourse in its political and religious aspects. On this basis, the need for many national treatments to confront violent extremism emerged, starting with the family, which takes upon itself the responsibility of raising the individual and instilling the spirit of cooperation, respect for others, and acceptance of other opinions.

Keywords: Violent extremism, intellectual security, terrorism.

المقدمة:

التطرف هو مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تتعارض مع ما هو ثابت سياسيا وفكريا واجتماعيا، فالتطرف اساسه مرتبط بالأفكار، أي الخروج عن العادات والتقاليد الشائعة في المجتمعات إذ يسعى المتطرف الي تبني قيم ومعايير مخالفة لها، في واقع الأمر الأنظمة التشريعية لا تحاسب من هو متطرف، إلا اذا انتمى هذا المتطرف إلى مجموعة أو كيان تتبع نهجا معين من شأنه التحريض على الفتن والتكفير والعنصرية وغيرها من السلوكيات المنحرفة، وهذا ما جاء به المشرع الدستوري العراقي في الدستور النافذ لعام ٢٠٠٥ في المادة (٧) حيث نصت" يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الارهاب أو التكفير أو التطهير العرقي، أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له...".

كما أن التطرف يعد خروج عن القيم والعادات السائدة في المجتمعات، وتبني قيم ومعايير مغايرة ومضادة لها، ما يعرف باتخاذ مواقف متشددة وأفكار معينة تتجاوز معنى الاعتدال، ولأن التطرف العنيف يستهدف العنف كوسيلة للتعامل مع الاخرين، فإن الغلو في الافكار ومحاولة تجريم الآخر هي السياسة التي يتم اعتمادها في التعامل مع القيم والمعتقدات الاخرى.

كما يشكل الارهاب الفكري ظاهرة خطيرة يواجهها المجتمع العراقي على وجه الخصوص، إذ تستعى بعض المنصات للترويج للافكار المتطرفة وتشويه المفاهيم الثقافية والدينية، ما يهدد استقرار المجتمع ويزرع بذور العنف والتفرقة، من هنا تأتي مهمة المجتمع والمحيطين بالاشخاص المتطرفين بنشر الوعي بأهمية الهوية الوطنية ونبذ العنف وتحييد المتطرفين والابلاغ عنهم.

أولا: أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كون التطرف العنيف موجود في المجتمعات كافة، لكن بنسب متفاوتة، ويعد ظاهرة عالمية لسهولة انتشاره داخل المجتمعات المنغلقة، كما وتتجسد هذه الظاهرة ضد اصحاب الرأي المغاير سواء كانوا افراد أم جماعات. والأهمية الأخرى تنبع من دور المؤسسة التعليمية في الحد من ظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الارهاب وتأثيره على المجتمع.

يمثل التطرف العنيف تحديا من اكبر التحديات في وجه التنمية البشرية والمجتمعية، وقد ادركت الحكومات والدول وكذلك المجتمعات منذ القدم خطورة الارهاب الفكري وأثره على مؤسسات الدولة وعلى نهضة المجتمعات.

أن للتطـرف العنيـف اسـباب عديـدة تقـف وراء ظهـوره وتمـدد نشـاطاته فـي دول العـالم المختلفـة علـى نطـاق شـامل، حيـث أن لكـل بيئـة ظروفهـا وخصوصـيتها التـي تعمـل علـى تعزيـز التغير السلوكي العنيف للفرد في اطار مجتمع ما.

ثانيا: اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في:

١. تفـاقم وتنـامي التطـرف العنيـف المـؤدي إلـى الارهـاب، والافكـار التـي تتبناهـا الجماعـات الارهابيـة، وكـذلك الافـراد الـذين لا يتقبلـون الـرأي الآخـر، سـبب ذلـك هـو عـدم وجـود تفسير لسبب انتشار تلك الظاهرة.
٢. غيـاب قـانون خـاص يـنظم تلـك الجريمـة، ويشـرح ماهيـة التطـرف العنيـف، والانظمـة العقابية التي تفرض على مرتكبها.
٣. دور المؤسسات التعليمية في مكافحة التطرف العنيف.

ثالثا: اهداف البحث:

نسعى في بحثنا بالوصول إلى عدة اهداف، منها:

١. الوصـول إلـى أهـم الاسـاليب الوقائيـة الخاصـة بمكافحـة التطـرف العنيـف، كـون الوقايـة مـن الجريمة هي افضل الطرق للبحث عن سبل معالجة ومكافحة تلك الظاهرة.
٢. معرفـة أهميـة تعريـف الطالـب بماهيـة التطـرف العنيـف ومـدى خطورتـه علـى الأمـن المجتمعي.
٣. معرفـة مـدى امكانيـة تشـريع قـانون خـاص لمكافحـة التطـرف العنيـف المـؤدي إلـى الارهـاب في العراق.
٤. معرفة أهم الفئات المستهدفة من قبل التنظيمات المتطرفة والتي تسعى الوصول إليها.

رابعا: منهجية البحث:

اعتمـدنا فـي هـذا البحـث علـى المـنهج التحليلـي الوصـفي لتحليـل ووصـف ظـاهرة التطـرف العنيف وأثرها على الأمن المجتمعي وسبل معالجتها بالطرق القانونية وغيرها.

رابعا: هيكلية البحث:

تـم تقسـيم هـذا البحـث _فضـلا عـن المقدمـة والخاتمـة_ علـى أربعـة مطالـب، تناولنـا فـي المطلـب الأول مفهـوم التطـرف وتعرفيـه وأسـبابه ونتائجـه، فيمـا تطرقنـا فـي المطلـب الثـاني إلـى مسـتويات التطـرف العنيـف، وأمـا المطلـب الثالـث بينـا فيـه دور المؤسسـة التعليميـة فـي مكافحـة التطـرف العنيـف، أمـا المطلـب الأخيـر فقـد تناولنـا مـن خلالـه انعكاسـات مكافحـة التطـرف العنيـف على الأمن المجتمعي.

المطلب الأول

التطرف العنيف: مفهومة وتعريفه واسبابه ونتائجه

التطرف العنيف ظاهرة مركبة تشتمل معاني التطرف الفكري وتحوله من مستوى التفكير إلى مستوى القيام بالشيء كالعنف والارهاب، حيث يشمل مفهوم التطرف العنيف اشكال مختلفة للتطرف مصحوبة بالعنف ضمن اطار الدولة والمجتمع، كما أن أساليب مواجهته لا تقتصر على الأساليب العسكرية فحسب، بل غير العسكرية كالإجراءات الوقائية وأساليب المواجهة الفكرية، وهنا يتضح توصيفا للبعد الإيديولوجي للتطرف العنيف، كونه قبل أن يتحول إلى ممارسة النشاط العملي يكون عبارة عن افكار يتبانها الفرد عبر مراحل معينة تختلف مدتها تبعا للتركيبة النفسية للفرد(١).

رغم عدم وجود تعريف موحد دوليا لمصطلح التطرف العنيف، إلا أن التشريعات الوطنية والاجتهادات القانونية وكذلك الاتفاقيات الدولية تناولته من جوانب متعددة تربطه عادة بالتحريض على العنف أو المشاركة فيه بدوافع فكرية أو عقائدية منحرفة.

يمكن تعريف التطرف العنيف قانونيا بأنه، "كل فعل أو خطاب أو سلوك يحمل طابعا فكريا متشددا، يدعو أو يحرض أو يبرر استخدام العنف أو القوة ضد الأفراد أو الجماعات أو الدولة، لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية، ويؤدي إلى تهديد الأمن المجتمعي أو تقويض النظام العام".

أما في ضوء القانون الدولي فلم يرد تعريف صريح للتطرف العنيف في نصوص القانون الدولي، لكن قرار مجلس الأمن رقم (٢١٧٨) في عام ٢٠١٤ أشار إلى ضرورة اتخاذ تدابير ضد: "الأفراد الذين ينجذبون إلى الأيديولوجيات المتطرفة ويتحولون إلى مقاتلين إرهابيين أجانب"، ويفهم من هذا النص أن التطرف العنيف قانونا هو مقدمة للفعل الإرهابي، ويستلزم تدخلا قانونيا وقائيا.

أما في القوانين العراقية، فلا يوجد تعريف دقيق لـ(التطرف العنيف)، لكن قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ جرم الأعمال المرتبطة بالعنف الموجه بدوافع فكرية أو دينية، ويمكن تفسير بعض مواده على أنها تشمل أشكالا من التطرف العنيف، لا سيما المواد التي تجرم التحريض على الكراهية، والترويج للأفكار التي تهدد وحدة البلاد أو السلم الأهلي، ودعم الجماعات المتطرفة أو التحريض على الانضمام إليها.

(١) عمروس عمارة، أسس وآليات الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد (٥)، العدد (١)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ب.ت، ص٢.

يعد التطرف العنيف ظاهرة تهدد الأمن واستقرار الدول والمجتمعات، حيث تتخذ هذه الظاهرة من ظروف البيئة الداخلية فرصة للتنامي والانتشار، خصوصا ما إذا كانت هناك عوامل مساعدة كالفقر والبطالة وغيرها، إذن التطرف العنيف هو عملية فردية أو جماعية تكون عادة في حالة استقطاب سياسية والابتعاد عن الممارسات التقليدية للحوار والتوافق والتسامح بين الجهات والجماعات السياسية التي لديها مصالح متباينة، سواء من جانب واحد أو من كلا الجانبين في النزاع.

وفي مساع خطة لمنع التطرف العنيف عقدتها منظمة الأمم المتحدة في كانون الأول من العام ٢٠١٥ قدمت من خلاله الوصف الآتي: التطرف العنيف ظاهرة تتسم بالتنوع وتفتقر إلى تعريف جامع وموحد، ولا يقتصر على رقعة جغرافية أو جنسية بعينها، أو على نظام عقائدي معين، كما أشار التقرير الأممي ذاته على أن التطرف العنيف يؤدي إلى تحفيز العمل الارهابي، وأن وضع تعريف لتلك الظاهرة يكون من اختصاص الدول الاعضاء، إضافة إلى هذا أن التعريف يبقي مفهوم التطرف العنيف غامضا ويجعله قابلا للتفسير والتأويل مع امكانية تغيير مفرداته(١).

وأما تعريفه لغويا، فأن التطرف هو الشدة في شيء أو في موقف معين وهو أقصى اتجاه نحو النهاية، وحين يقال اجراء متطرف يعني ذلك الاجراء الذي يكون إلى ابعد حد وهو الغلو، وحين يبالغ شخص ما في فكرة أو في موقف معين دون تسامح أو مرونة يقال عنه شخص متطرف في موقفه أو معتقده أو مذهبه الديني أو السياسي أو حتى القومي، أي تجاوز الحد الفاصل بينه وبين الاعتدال(٢).

للتطرف عدة اسباب، منها ما هو ديني وسياسي وتربوي ونفسي واقتصادي وثقافي، إذ تعرض المجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣ إلى حالة من الفوضى المجتمعية فضلا عن الاختلال السياسي والاقتصادي، ساعد هذا الاختلال على الفقر والعنف وعزز الاضطراب، حيث تحول المجتمع من حالة الاستبداد والظلم والقيود على الحريات إلى حالة من الانفتاح الشامل واجه من خلاله ثقافات جديدة دخلت بشكل متسارع ما أثر وبشكل كبير على النسيج الاجتماعي، أدى هذا التحول السريع إلى اشاعة حالة من التناحر الطائفي وشيوع الانتماءات الفرعية والقبلية، هذا ما

(١) عمار حميد ياسين، توظيف خيارات استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في العراق، مجلة الدراسات الأولية، المجلد (١) العدد (٩٥)، ٢٠٢٤، ص١٠٥.
(٢) محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف: الاسباب والعلاج، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٢، ص٥.

ساعد التنظيمات الارهابية على استغلال هشاشة التركيبة المجتمعية في زرع بذور الكراهية والتطرف في الفرد العراقي(١).

ترى العديد من الجماعات الارهابية المتطرفة شرعية أعمالها وسلوكياتها ضد الحكومات والدول التي لا تحكم بشرع الله، تحديدا في الشأن السياسي في عملية ادارة الدولة، وهنا نحن لا نطلق أحكاما أو نعممها على كل الجماعات أو الافراد أو الدول فلكل جماعة أحكامها الخاصة(٢).

كما تعد الدوافع الايدولوجية احد أبرز الاسباب المؤدية لتبني الافراد والجماعات للإعمال الارهابية واستخدام سلوكيات عنيفة للدفاع عن معتقداتهم وأفكارهم التي يعتنقونها، والتي غالبا ما تكون معاكسة لنظريات وافكار سائدة في المجتمع. يشكل هذا التطرف الاهداف الايدولوجية والدينية والسياسية الأكثر تطرفا، ويكاد لا يخلو مجتمع من وجود افراد أو جماعات تتبنى آراء أيدولوجية متطرفة(٣).

إن فهم أسباب التطرف العنيف يتطلب فهما دقيقا لمكوناته واسبابه، ومن أهم تلك المسببات هو عوامل الدفع والجذب، والتي يمكن أن تدفع الفرد إلى تلك السلوكيات المنحرفة، حيث أن عوامل الدفع على سبيل المثال الظلم الذي يشعر به الفرد، والمشاكل الشخصية، والايدلوجية المتطرفة، والخطابات المتطرفة، إذ تلعب دور في التعبئة على العنف، مع غياب برامج الحماية التي توفرها السياسات الوطنية للتربية السلمية لدى الأسر، وضعف برامج التأهيل والمساعدات واعادة الادماج(٤).

كما أن لوسائل الاعلام دور جوهري في تأجيج النزعات الطائفية والعرقية، إذ سعت الكثير من القنوات التلفزيونية بزرع فتيل التفرقة والرغبة في تغيير أفكار ومعتقدات سائدة للوصول إلى اهدافها السوداء، اصبح من خلالها المتلقي ملقنا ومشبعا بأجندات وأفكار تلك القنوات تبعا لأيديولوجيتها، فمنذ العام ٢٠٠٣ يفتقر العراق إلى قنوات تتبع نهج موضوعيا من ناحية الشكل والمضمون، وهذا ما ساهم بتفاقم ظاهرة التطرف العنيف(٥).

---

(١) خالد عبد الاله عبدالستار، الأسس الفكرية للتطرف العنيف والإرهاب في العراق (دراسة في آليات المواجهة)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد (٣٠)، ٢٠٢٢، ص٢٠٤.

(٢) عبدالله مطلق عبدالله، الإرهاب وأحكامه في الفقه الاسلامي، دار أبن الجوزي، السعودية، ٢٠١١، ص٥٥٤.

(٣) ديمة عبدالله أحمد، موقف العلمانية في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، مجلة التربية الأساسية، المجلد ٢٢، العدد ٩٤، ٢٠١٦، ص١٣.

(٤) خالد عبد الغفار البياتي، التطرف والسياسة الوطنية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٨، ص٥.

(٥) رامي أحمد الغالبي، التطرف الفكري وانعكاسه على نشأة الإرهاب، دراسات قانونية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٥٨، ٢٠٢٣، ص٢٧٠.

والسبب الآخر في ظهور جماعات متطرفة هو التنشئة الاجتماعية غير الصحيحة، والتي دائما ما تلعب دور هام في بناء وانتشار التطرف الفكري والارهاب، فهي المحيط الذي ينشأ معه الفرد، فالأسرة هي اللبنة الأولى في توعية افرادها بتنوع ثقافات المجتمع، كون المجتمعات هي خليط فكري ومذهبي وعقائدي، فكلما كانت الأسرة قوية ومتماسكة افرزت مجتمع متماسك وقوي، والعكس صحيح(١). على الرغم مما نص عليه المشرع الدستوري العراقي في دستور عام ٢٠٠٥ النافذ في المادة (٢٩) على أنه: "الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية وتمنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع"، من هذا النص الدستوري يتبين بأن المشرع الدستوري العراقي أولى اهتماما بدور الأسرة في تقوية المجتمع وأهمية الحفاظ على هيبة الأسرة وحمايتها.

المطلب الثاني

معالجة التطرف العنيف

ناهضت الدول كافة والمجتمعات الارهاب بجميع صوره، واستخدمت كل صور القوة الممكنة للقضاء على عناصره وجذوره، والبعض من هذه الدول والمجتمعات من ينتبه في بادئ الأمر إلى خطورة الإرهاب ويعمل على وقاية المجتمع منه، ولمعالجة تلك الظاهرة يجب على الدول اتخاذ انسب الطرق لمكافحة هذه الآفة قبل أن يستفحل الخطر وتضطر إلى مجابهة القوة بالقوة، والعنف بالعنف، فعلى الدول قبل ذلك إقامة العدل والمساواة بين المواطنين من الشعور بالظلم والاضطهاد، فيمكن القول إن التطرف الفكري هو ما يؤدي إلى الارهاب كنتيجة منطقية، فلو لم يغلب على الفرد أفكار متطرفة وعنيفة ومناهضة للمجتمع لم يكن ليتوجه قط إلى اللجوء إلى الانشطة الارهابية(٢).

توجد هناك العديد من المعالجات لظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الارهاب، وسنقوم في هذا المطلب بدراسة المعالجة الاجتماعية لتلك الجريمة، ومنها:

أولا: المعالجة الأسرية: إذ تعد الاسرة المكانة الاجتماعية الأولى لكونها البيئة التي تتولى العناية بالفرد من نشأته وتعمل على توفير حاجاته الأساسية، حيث تعد المرحلة ما قبل دخول الطفل إلى المدرسة من أبرز المراحل وأخطرها في تشكيل ملامح شخصية هذا الطفل في المستقبل، وتحديد انطباعاته وسلوكياته الاجتماعية التي ستؤثر بشكل مباشر على سلوكياته

(١) فكرت نامق العاني، الإرهاب والسلوك الإرهابي (المدخلات والعلاج)، قضايا سياسية، المجلد ١٧، العدد ١، ص٤٠، ٢٠٠٩.

(٢) ديمة عبدالله أحمد، مكافحة التطرف الفكري والإرهاب: إشكاليات وتحديات، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (٤)، ٢٠٢٣، ص٦٢٢.

السياسية مستقبلا، كون الاسرة هي التي تزرع لدى الطفل الخصال الاخلاقية التي يعترف بها المجتمع ويتماشى معها، وتوجه سلوكه على مسار معين من خلال تنمية مهاراته وتدربه على ممارسة دور اجتماعي واداء المهام بصورة متقنة وجيدة[١].

وعليه، أصبح لزاما على الأسرة بأن تمارس دورها بالشكل الذي لا يتعارض مع ما هو سائد في المجتمع كي لا تكون الاسرة سببا في زعزعة الاستقرار المجتمعي، وضرورة بناء جيل واع قادر على ادارة مشاكله عبر الحوار الهادف والقبول بالعيش المشترك مع كافة مكونات الشعب.

ثانيا: المعالجة الدينية: إن من أهم الخطوات في وقاية المجتمع والشباب من الافكار المنحرفة والمتطرفة هي التثقيف والتعليم ونشر التعاليم الدينية الصحيحة بينهم، واقناعهم لا بفرض السيطرة على افكارهم، كون الشاب اليوم أكثر دراية بالأحداث والوقائع التاريخية والدينية بفضل الانترنت ولا يخفى شيئا عليهم، وبهذه الاستراتيجية الطويلة يتم مجابهة التطرف العنيف ويستطيع الشباب بأنفسهم دفع أي افكار منحرفة هدامة تحاول استمالتهم بحجة الدفاع عن الدين والعقيدة[٢].

يرسم الدين نهجا عاما وواضحا عبر توجيه الادوار المختلفة للأسر من اجل الاعتناء بتربية الاطفال ضمن الطرق السليمة، لذلك يعتبر تأثير المؤسسات الدينية عاملا رئيسيا في نشأة الافراد من خلال المساجد والكنائس ومختلف دور العبادة، بما يتعلق بها من افكار اجتماعية وتاريخية وثقافية، حيث تمتاز دور العبادة باعتمادها على ايدولوجية الفرد في التربية والتوعية الفكرية عبر التأكيد على قيم التسامح وتقبل الرأي المخالف، والعكس صحيح، بغياب الواعز الديني أو الضعف الديني لدى البعض يتكون هناك اختلال للقيم داخل المجتمعات وتولد معها نزعات تخلف وجهل، ولا يمكن أن نغفل دور بعض رجال الدين المتشددين في افكارهم والتي معها يتدهور المجتمع وينهار بسبب ما يفرزه هؤلاء المتشددون من عصابات تكفيرية تسعى إلى بث الكراهية ونبذ الطرف الآخر[٣].

أن النظرة السطحية للدين من أكثر أسباب التطرف العنيف والتعصب، مثال على ذلك الشخص المتمسك بالدين بشكل سطحي لا يفهم روح الدين ومقاصده التي جعلها الله سببا لوجود الانسانية، كون الجاهل يتمسك بأمور لم يأمر الله بها يعتقد أنها من أصول الدين، فقد يتخذ

(١) علي سعدي عبد الزهرة، السياسات الوطنية لمكافحة التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ٧، العدد١، ٢٠٢٤، ص٦٨٧.

(٢) ديمة عبدالله أحمد، مكافحة التطرف الفكري والإرهاب: المشاكل والتحديات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٣، ص٦٢٣، ٢٠١٣.

(٣) عبير سهام مهدي، دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز قيم التسامح والتعايش، العراق نموذجا، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العددان ٣٩_٤٠، ٢٠١٩، ص١٤٧.

قرارات منحازة لفكره من الغلو والتطرف على حساب الموضوعية والوسطية. التعصب الديني هو التزمت والغلو بفكرة دينية مما يؤدي إلى الاستخفاف بآراء ومعتقدات الآخرين ومعاداتها، وهي حالة تدل على أن هذا الإنسان يحمل مرضا نفسيا لا يمكن معالجته بسهولة(١).

حيث يعد رجال الدين جماعات مرجعية لكافة الفئات في المجتمع، فهنا تكمن أهمية دورهم الاصلاحي والشرعي في ضرورة إصلاح المجتمع وتوجيهه بالشكل الذي يحترم معه الحقوق والحريات، ومع ثقافات المجتمع الاسلامي، ولأن الشباب يعدون الشريحة الأكبر والأهم والأكثر خطورة إذا ما انحرفوا عن المعايير الاسلامية التي تدعو إلى المحبة والسلام والتعاون وعدم التجاوز على حقوق الغير. الدور الحقيقي لرجل الدين في مكافحة التطرف العنيف هو القاء الخطب في المساجد والحسينيات التي تؤكد على الخطاب المعتدل والحفاظ على الوحدة الوطنية وتقبل الآراء بكافة اشكالها، لضمان عدم انحرف الشباب فكريا(٢).

ومن خلال متابعتنا لواقع معالجة هذه الظاهرة، فقد ناهضت المجتمعات الدولية الارهاب بمختلف صوره، واستخدمت من خلاله كل القوة الممكنة للقضاء على عناصره وجذوره، لكن تكمن المشكلة الجوهرية في المعالجة بأنها تأتي بعد وقوع الكارثة، أي بعد تمكين الجماعات الارهابية المتطرفة من القيام بأنشطتها الاجرامية، وهذا ما يحسب على الدول، وضرورة المعالجة الاستباقية لتلك الظاهرة قبل استفحالها، ومن أهم تلك المعالجات هو طمأنة المجتمع والمواطن بالعمل وراء العدل والمساواة بين افراد البلد، كي لا يشعروا بالتهميش والاقصاء وإرساء قيم الديمقراطية، هذا كله يقي المجتمع والافراد من شبح الشعور بالظلم والاضطهاد الذي قد يؤدي بهم إلى القيام بأعمال اجرامية.

لكن المعالجة الجوهرية هنا تكمن في ضرورة سن تشريعات خاصة تجرم التحريض على العنف والكراهية الطائفية أو الدينية، وفرض رقابة قانونية على المحتوى الاعلامي والمنصات الالكترونية التي تروج للتطرف، والنقطة الاخرى هي تعليم الزامي للقيم الدستورية وحقوق الإنسان لمعرفة ما هي حقوق وواجبات الفرد.

(١) عبدالوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج١، ١٩٧٩، ص٧٦٨.
(٢) محمد جميل أحمد، مرجع سابق، ص٣١٨.

المطلب الثالث

دور المؤسسة التعليمية في مكافحة التطرف العنيف

إن للتطرف العنيف أسباب عديدة تقف وراء ظهوره وتمدده في بلدان العالم المختلفة، حيث أن لكل بيئة ظروفها وخصوصيتها التي تعمل على تعزيز القدرة التأثيرية للسلوكيات العنفية في مجتمع ما، لا سيما إذ علمنا إن للتطرف العنيف سلوكيات عنيفة متطرفة تعمل على هدم البناء المجتمعي، وهذا ما كان لينمو لولا وجود حاضنة وظروف ساهمت في انتشاره واستمراره للتأثير على البناء المجتمعي والسياسي.

شهد العالم تطورا سريعا في مجال التكنولوجيا وما رافقتها من برامج وتطبيقات شملت مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها، ومن مميزات هذا العصر هو وجود شبكة الانترنت التي فتحت الابواب لجميع الافراد بالوصول لتلك الشبكة، ومع هذا التقدم أصبح الفرد أمام أثرين سلبي وايجابي من النواحي الفكرية والمعلوماتية، ولهذا نجد أن أغلب الشباب وخاصة غير المتعلمين بدأوا يأخذون معلومات مزيفة تربك الوضع الاجتماعي، وتسبب في ذلك تشتت واضح في الأهداف والغايات، ما سبب في زيادة الاضطرابات السلوكية للفرد.

أن توفير تعليم مجد وبنوعية جيدة قد يساعد على خلق ظروف تمنع معها تزايد في الايدولوجيات المتطرفة، ويمكن للسياسات التعليمية أن تضمن عدم تحول أماكن التعلم إلى ساحات للنزاعات الفكرية التي تؤدي بها الحال إلى التطرف العنيف، ويمكن تعزيز مقاربة التعليم والعلم في تطوير مناعة المتعلمين حيال التطرف العنيف، ومن أبرز وسائل تنفيذ استراتيجية توظيف التعلم لمنع التطرف العنيف، تطوير المناهج التعليمية، حيث يمكن تطوير مهارات الطلبة من خلال مناهج اجتماعية تعزز تقبل الرأي والرأي الآخر، والعمل على التسامح والوسطية[١].

كما يمكن القول بأن المدرسة والجامعة لابد عليهما أن يتحملا الدور المناط بهما في تقليل فرص السلوكيات الجرمية لدى افراد المجتمع، إذ أن الأمن يرتبط ارتباطا جوهريا بالتربية والتعليم، وبقدر ما تنغرس القيم الاخلاقية السامية في نفوس المواطنين بقدر ما يسود ذلك المجتمع الأمن والاستقرار، ويمثل النسق التربوي والتعليمي أحد الأنساق الاجتماعية الهامة التي تؤدي عملا حيويا ومهما في المحافظة على بناء المجتمع واستقراره. ومن هذا المنطلق من المهم توضيح الدور الأمني للمدرسة والجامعة في مكافحة سلوك العنف والارهاب

(١) خالد صلاح حنفي، منع التطرف العنيف من خلال التعليم: دليل لصانعي السياسات، المجلد (٤١)، العدد (٤٧٥)، المستقبل العربي، لبنان، ٢٠١٨، ص١٦٣.

والتطرف الفكري، فبالرغم من اعتقاد البعض بضعف المناهج التعليمية في غرس المعايير والقيم الاجتماعية للطلبة، لكن هذا لا يعني فشل أو انعدام الحلول ازاء تثقيف الطلبة من الوقوع في التطرف العنيف المؤدي إلى الارهاب(١).

حيث أن جودة التعليم هدف هام يسعى له الجميع، وهي تحتاج لعناصر الحماية اللازمة على رأسها أمن التعليم في المؤسسة التعليمية/ الاكاديمية، وضمن نطاق مخرجات التعليم، من خلال برامج التعلم ومناهجه وقدرات المنفذين والطرف المستفيد (المدرس/ الطالب/ المادة التعليمية) فيكون تحقيق الأمن التعليمي ومواجهة أسبابه وإيجاد الحلول والمعالجات والمقاربات الممكنة نواة حقيقة يرتكز إليها اليونسكو، وبذلك فإن طروحات اليونسكو بشأن بناء قدرات خاصة (بحثية_ تعليمية_ تدريبية) لنبذ التطرف العنيف تؤطرها منصات حوارية تعود بصورة ايجابية على المجتمع، وفي مقدمتها تحديث طرائق تدريس الطلبة.

تمثل طرائق التدريس في العراق على حد سواء بالاعتماد على نظام التلقين، ولا تقوم تلك الطرائق التعليمية على وسائل حديثة كالتعليم بالحوار، وهو ما يعني غياب التفكير النقدي لمناهج التدريس ضمن المؤسسات التعليمة العراقية، والمؤشر الآخر هو عدم اعطاء أهمية للجوانب الاخلاقية والقيمية في عملية نشر العلم للطلبة، ما يساهم في تباطئ نشر التسامح في بيئة التعليم بسبب انتشار قيم غربية دخيلة على مجتمعاتنا يتأثر بها الطلبة(٢).

كما أن وجود بيئة تعليمية قائمة على الحوار والنقاش المفتوح يحفز الطلبة على التعبير عن آرائهم المختلفة بحرية، ويعزز قدراتهم بالتعامل مع وجهات النظر الآخرى بنمط ايجابي، مما يقلل من احتمالات تأثرهم بالأفكار المنحرفة. لا يقتصر دور المؤسسات التعليمية على الجوانب الاكاديمية فقط، بل يمتد عبر الانشطة اللا صفية والتي تلعب دورا مفصليا في تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية بين الطلاب، كالرحلات والزيارات العلمية التي تنمي مستوى الطلبة، وتغرس قيم التعاون والاحترام المتبادل، والنشاط الآخر هو الورش والندوات التوعوية التي تقيمها المؤسسات التعليمية الخاصة بمكافحة التطرف العنيف والذي يساعد الطلاب على رفع مستوى الوعي من خطورة تبني افكار متطرفة واتخاذ سلوكيات ارهابية، ويجعلهم اكثر ادراكا للعواقب في حال ما إذا تبنوا تلك المعتقدات المنحرفة(٣).

---

(١) عبدالوهاب عبدالله أحمد، دور المؤسسات التعليمية في محاربة ظاهرة الغلو والتطرف والارهاب، مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، المجلد الأول، العدد الثاني، ٢٠٢٠، ص١٤٥.

(٢) رؤية كرسي اليونسكو في الأمن التعليمي، الطريق إلى المستقبل: العراق والأمن التعليمي، موجز أعمال مؤتمر الأمن التعليمي في العراق وأثره في نبذ التطرف العنيف وتعزيز السلم المجتمعي، جامعة الموصل، ٢٠٢٤، ص١٤.

(٣) عبير حامد طالب، دور المؤسسات التعليمية في محاربة التطرف الفكري، مقال منشور في مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤.

وعلى هذا الأساس تعد الجامعات بمثابة مؤسسات رئيسية لعمليات التغيير الاجتماعي والتنمية، يتم ذلك من خلال تأهيل القوى العاملة، وتعميم مخرجات الابحاث بغية تحقيق الاهداف منها. تأخذ الجامعات الدور الريادي في جهود التنمية ووضع احتياجات عملية التطوير في صلب انشطتها التعليمية، وهذا يعني ربط محتوى التدريب بمتطلبات عملية التطوير، وكذلك اهتمام البحوث على المشكلات المتعلقة بواقع البلد واحتياجات عملية التنمية، والتعرف على أهم مشكلات الشباب كالبطالة وغيرها(١).

وفي ختام هذا المطلب، يفهم بأن دور المؤسسات التعليمية في مكافحة التطرف العنيف على الجوانب التربوية والثقافية فقط، بل يمتد أيضا إلى ادوار قانونية مباشرة وغير مباشرة، تندرج ضمن السياسات الوقائية التي يقرها الدستور والقوانين الوطنية.

بالنسبة للدستور العراقي النافذ، نص الدستور في المادة (٣٤) أولا على أن: "التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع، وحق تكفله الدولة، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية". بالتالي فإن الدولة هنا ملزمة من الناحية الدستورية بتوفير التعليم الذي ينهض بالمجتمع ويحميه من مظاهر التطرف العنيف.

والمسؤولية القانونية تجاه وزارات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي تكمن في مدى مراجعتهم للمحتوى الدراسي لضمان خلوه من أفكار منحرفة تؤدي إلى التطرف العنيف، وإدماج مواد قانونية اخلاقية تعمل على تعزيز قيم المواطنة وتقبل الرأي الاخر.

المطلب الرابع

انعكاسات مكافحة التطرف العنيف على الأمن المجتمعي

شهد العالم في القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين تطورا سريعا وملفتا في عملية التطور التكنولوجي والمعلوماتي إذ شمل هذا التطور مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ورافق هذا التطور التكنولوجي حصول ثورة فكرية ومعلوماتية لها اثار سلبية وايجابية، لكن ما يهمنا في هذا المطلب هو التطرق إلى سلبيات هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على الأمن المجتمعي(٢).

كما بات من الضروري من أجل مستقبل ابنائنا ومستقبل الاجيال الناشئة بأن تتكاتف الجهود المجتمعية متمثلة في مؤسسات الدولة من أجل درء المخاطر التي تؤرق عمل الحكومات، وأن تضع الاستراتيجيات الخاصة والفاعلة لحل مشكلة التطرف العنيف، والسعي

(١) رمضان عبدالحميد الطنطاوي، أسباب ظاهرة التطرف لدى طالب الجامعة وأساليب الحد منها من وجهة نظرهم (دراسة ميدانية)، مجلة كلية التربية، جامعة دمياط، العدد ٧١، ٢٠١٦، ص١٠.
(٢) علي فايز الجنحي، مراكز البحوث ودورها في التصدي لمهددات الأمن الفكري، جامعة نايف للعلوم الأمنية بالرياض، مركز الدراسات والبحوث، ٢٠٠٥.

وراء الكشف عن أسبابه الحقيقية والقضاء على منابعه، وإذا ما ادركنا حجم المشكلة في ضوء التحديات العالمية والإقليمية المعاصرة لعرفنا أن خطر التطرف الفكري لن يدفع ثمنه سوى أمن المجتمع واستقراره، وأن آثاره لن تصب في صالح التنمية والتقدم الذي تسعى له البلدان، ولن ينجو أحد من اخطار التطرف في حال لو تكون آلية واضحة لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الارهاب(١).

أن وجود الجماعات المتطرفة من شأنه أن يؤثر بشكل كبير في معادلة شعور المواطن بالأمان، فالانحياز سوف يتجه بسياق خارج نطاق الدولة خاصة إذا كانت الدولة غير قادرة على توفير الأمن أو عجز قواتها المسلحة بالتدخل في حسم بعض القضايا والخلافات، كون الخلافات العشائرية أو حتى الخلافات السياسية من الصعوبة بالإمكان تدخلها لحل تلك النزاعات، وجميع ذلك من شأنه بأن يدفع المواطن باتجاه معارضة الدولة لا تأييدها.

تدعو الاديان السماوية كافة إلى الحوار من خلال حوارات الانبياء فقد اعتمدوا على منطق العقل واستندوا إلى منهجية التفاهم والحوار فيما يعرض لهم من أمور، كون انعدام الحوار يحل التطرف والتعصب والجهل في الأمة. إن للحوار تأثيرا بالغا في الافراد والمجتمعات بسبب ما تقوم به أساليب الحوار والتفاهم من حلول لنقاط الخلاف والنزاع الفكري سواء أكان سياسي أو ديني، وفسح المجال للعقل وبيان السنن الالهية الحاكمة في هذا الكون والتي لا يمكن للإنسان الخروج عن ثوابتها وأصولها(٢).

واحدة من الانعكاسات التي تسهم في مكافحة التطرف هي المصالحة الوطنية، وهي أحدى أهم الآليات التي يمكن للدولة اعتمادها في سبيل مواجهة التطرف وبناء الدولة، لأن المصالحة الوطنية لابد أن تبدأ من القاعدة وليس من الأعلى، أي تكون ذات طابع مجتمعي قائمة على أساس تقوية الخط المعتدل والوسطي على حساب التطرف. أن اعتماد المصالحة على وفق هذا المعنى هو الذي سوف يمكن من تحقيق الاحتواء والتوسع في مواجهة التطرف العنيف، وهذا ما ينبغي أن يشغل المسؤولين في الدولة، فعلى الرغم من أن التطرف السياسي هو الذي القى بضلاله على الواقع العراقي بعد العام ٢٠٠٣، إلا أنه لا يمكن انكار حقيقة التأثير والتأثر في محتوى المصالح والذي نتج عنه تعبير المواطنين عن مطالبهم عبر قوى سياسية محددة هي التي تعمل وفق الموقف السياسي(٣).

(١) محمد النصر حسن، التربية الوقائية للمؤسسات التربوية في مواجهة التطرف الفكري، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد (٣١)، ٢٠١٥، ص٢٦٠.
(٢) أسعد رزق، موسوعة علم النفس، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص١٣١.
(٣) سهاد اسماعيل خليل، مرجع سابق، ص١٦٧.

تعد مكافحة التطرف العنيف ركيزة جوهرية في تحقيق الأمن المجتمعي، إلا أن أساليب مكافحة التطرف بالطرق القانونية قد تترك تبعات سلبية وايجابية على النسيج الاجتماعي، لكن هنا ومن باب أن نكون متفائلين من ناحية الانعكاسات، سنقوم بالتطرق فقط إلى الايجابيات من تلك السياسات، وأهمها تعزيز سيادة القانون، من خلال حماية جميع المواطنين من التهديدات التي تطالهم، وتحذير الفاعلين على احترام القانون كمرجعية عليا لحل الخلافات، والنقطة الاخرى هي دعم حقوق الضحايا، كون بعض القوانين تضمنت تعويضات للمتضررين من اعمال التطرف وتوفر لهم حماية قانونية واجتماعية، والأهمية الاخرى هي الوقاية من الجريمة، هذا ما يدفع المتطرفين إلى التخلي من افكارهم المنحرفة بسبب قوة الردع القانوني والتخوف من الاحكام القضائية التي تطالهم في حال لو ما قاموا بسلوكيات منحرفة.

الخاتمة

تناولنا في بحثنا بالدراسة والتحليل العلاقة الجدلية بين مكافحة التطرف العنيف وتحقيق الأمن المجتمعي، من منظور قانوني يوازن بين متطلبات الأمن وضمانات الحقوق والحريات، وأوضحت لنا مخرجات هذا البحث بأن المعالجة القانونية للتطرف العنيف لا ينبغي أن تقتصر على الجوانب العقابية، بل يجب أن تمتد إلى الجوانب الوقائية والتربوية والتشريعية، بما يعزز من فعالية المواجهة ويحد من الآثار السلبية على النسيج الاجتماعي.

كما أظهرنا في بحثنا أن التطبيق الرشيد للقانون القائم على احترام مبادئ الشرعية، وعدم التمييز، والتناسب، يسهم بشكل مباشر في تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها، وهو ما يعد أحد أهم مرتكزات الأمن المجتمعي المستدام، في المقابل، فإن الإفراط في استخدام الأدوات القمعية أو غموض التعاريف القانونية قد يؤدي إلى نتائج عكسية تغذي التطرف بدلا من الحد منه.

ومن خلال بحثنا الموسوم بـ"أثر مكافحة التطرف العنيف على الأمن المجتمعي" دراسة قانونية، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات، أبرزها:

أولا: الاستنتاجات:

١. لا يوجد تعريف خاص ومتفق عليه للتطرف العنيف، وكل دولة أو مجموعة دول لها دلالاتها الخاصة حول هذه الجريمة.
٢. أن التسامح والمشاركة الفاعلة للمواطنين في العملية السياسية يعمل وبشكل كبير على القضاء على التطرف العنيف.
٣. تلعب الاصلاحات السياسية دورا حاسما في تقليل ظاهرة التطرف، بما يعزز الشفافية والمساءلة.
٤. يلعب التثقيف في الندوات والورش المعنية بمكافحة التطرف العنيف على فهم ماهية هذه الجريمة كون البعض من الطلاب يجهلون المصير القانوني بحق كل متطرف.
٥. غياب قانون خاص بمكافحة التطرف العنيف في العراق له دلالات سلبية وخطرة على مصير المجتمع، كون بعض المتطرفين يبررون سلوكياتهم على أنها حق لحرية التعبير عن الرأي.

ثانيا: المقترحات:

١. ضرورة تطوير الأطر التشريعية ذات الصلة، واعتماد سياسات شاملة لمكافحة التطرف العنيف، ترتكز على التوعية والتعليم.

٢. تكاتف الجهود العربية والاقليمية لوضع اتفاقية خاصة بمكافحة التطرف العنيف ووضع تعريف لتلك الظاهرة، وايجاد موقف واضح تحدد من خلاله سمات الجريمة الارهابية والنصوص العقابية لها.

٣. الاهتمام بالملاكات العاملة في وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي وتدريبهم على الأساليب التي قد تلجأ إليها بعض العصابات المتطرفة بغية وضع حلول استباقية لتلك الجريمة.

٤. تعزيز دور الجانب الاعلامي من خلال تغطيته الدورات والندوات التثقيفية الخاصة بمكافحة التطرف العنيف.

٥. استخدام سياسات وطنية تهدف إلى مكافحة التطرف العنيف بالشكل المستمر والدوري.

٦. السعي وراء ادراج مناهج تربوية خاصة بالتطرف العنيف المؤدي إلى الارهاب في المدارس والجامعات للوقوف على ماهية الجريمة ومدى خطورتها.

المصادر:

١. عمروس عمارة، أسس وآليات الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد (٥)، العدد (١)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ب.ت.

٢. عمار حميد ياسين، توظيف خيارات استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في العراق، مجلة الدراسات الأولية، المجلد (١) العدد (٩٥)، ٢٠٢٤.

٣. محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف: الاسباب والعلاج، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٢.

٤. خالد عبد الاله عبدالستار، الأسس الفكرية للتطرف العنيف والإرهاب في العراق (دراسة في آليات المواجهة)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد (٣٠)، ٢٠٢٢.

٥. عبدالله مطلق عبدالله، الإرهاب وأحكامه في الفقه الاسلامي، دار أبن الجوزي، السعودية، ٢٠١١.

٦. ديمة عبدالله أحمد، موقف العلمانية في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، مجلة التربية الأساسية، المجلد ٢٢، العدد ٩٤، ٢٠١٦.

٧. خالد عبد الغفار البياتي، التطرف والسياسة الوطنية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٨.

٨. رامي أحمد الغالبي، التطرف الفكري وانعكاسه على نشأة الإرهاب، دراسات قانونية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٥٨، ٢٠٢٣.

٩. فكرت نامق العاني، الإرهاب والسلوك الإرهابي (المدخلات والعلاج)، قضايا سياسية، المجلد ١٧، العدد ١،٢٠٠٩.

١٠. ديمة عبدالله أحمد، مكافحة التطرف الفكري والإرهاب: إشكاليات وتحديات، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (٤)، ٢٠٢٣.

١١. علي سعدي عبد الزهرة، السياسات الوطنية لمكافحة التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ٧، العدد١، ٢٠٢٤.

١٢. ديمة عبدالله أحمد، مكافحة التطرف الفكري والإرهاب: المشاكل والتحديات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٣ ، ٢٠١٣.

١٣. عبير سهام مهدي، دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز قيم التسامح والتعايش، العراق نموذجا، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العددان ٣٩_٤٠، ٢٠١٩.

١٤. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج١، ١٩٧٩.

١٥. خالد صلاح حنفي، منع التطرف العنيف من خلال التعليم: دليل لصانعي السياسات، المجلد (٤١)، العدد (٤٧٥)، المستقبل العربي، لبنان، ٢٠١٨.

١٦. عبدالوهاب عبدالله أحمد، دور المؤسسات التعليمية في محاربة ظاهرة الغلو والتطرف والارهاب، مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، المجلد الأول، العدد الثاني، ٢٠٢٠.

١٧. رؤية كرسي اليونسكو في الأمن التعليمي، الطريق إلى المستقبل: العراق والأمن التعليمي، موجز أعمال مؤتمر الأمن التعليمي في العراق وأثره في نبذ التطرف العنيف وتعزيز السلم المجتمعي، جامعة الموصل، ٢٠٢٤.

١٨. عبير حامد طالب، دور المؤسسات التعليمية في محاربة التطرف الفكري، مقال منشور في مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤.
١٩. رمضان عبدالحميد الطنطاوي، أسباب ظاهرة التطرف لدى طالب الجامعة وأساليب الحد منها من وجهة نظرهم (دراسة ميدانية)، مجلة كلية التربية، جامعة دمياط، العدد ٧١، ٢٠١٦.
٢٠. علي فايز الجنحي، مراكز البحوث ودورها في التصدي لمهددات الأمن الفكري، جامعة نايف للعلوم الأمنية بالرياض، مركز الدراسات والبحوث، ٢٠٠٥.
٢١. محمد النصر حسن، التربية الوقائية للمؤسسات التربوية في مواجهة التطرف الفكري، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد (٣١)، ٢٠١٥.
٢٢. أسعد رزق، موسوعة علم النفس، بيروت، ط١، ٢٠٠٥.